E/2005/44-E/C.16/2005/6

الأمم المتحدة

تقريـر لجنـة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها الرابعة

(٤-٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الوثائق الرسمية لعام ٢٠٠٥

الملحق رقم ٤٤ (E/2005/44-E/C.16/2005/6)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الوثائق الرسمية لعام ٢٠٠٥
الملحق رقم ٤٤ (E/2005/44-E/C.16/2005/6)

تقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها الرابعة

(٤-٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥)

الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠٠٥

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ISSN 000 000 000

[التاريخ]

المحتويات

الفصل الفقرات الصفحة

موجز

يضم هذا التقرير استنتاجات وتوصيات الدورة الرابعة للجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، المعقودة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ٤ إلى ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥. وتتألف اللجنة، التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره ٢٠٠١/٤٥، من ٢٤ خبيرا يُعينون بصفتهم الشخصية لفترة أربع سنوات. وقد ناقشت اللجنة البنود الفنية التالية: (أ) تنشيط الإدارة العامة: توجيهات استراتيجية من أجل المستقبل؛ (ب) إيجاد نهج ينطلق من القاعدة ومنهجيات لتطوير أسس ومبادئ الإدارة العامة السليمة؛ (ج) تشجيع ومكافأة الابتكار والتفوق في مجال تنشيط الإدارة العامة وتقديم الخدمات: جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة (د) استعراض أنشطة برنامج الأمم المتحدة في ميدان الإدارة العامة والمالية العامة والتنمية.

واستنادا إلى مناقشة المواضيع المبينة أعلاه، أوصت اللجنة المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمشروع قرار للنظر فيه وإقراره. وتوصلت اللجنة أيضا إلى مجموعة من الاستنتاجات لكي ينظر فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والدول الأعضاء والأمانة العامة للأمم المتحدة.

الفصل الأول

مشروع قرار يوصى بنظره في المجلس الاقتصادي والاجتماعي

توصي لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع القرار التالي:

إن المجلس الاقتصادي و الاجتماعي،

١ - **يجدد التأكيد** على أهمية الإدارة النابعة من العلاقة المنسجمة والمتوازنة بين الدولة والسوق والمجتمع المدني، ويؤكد مرة أخرى أهمية قدرة الدولة، بما في ذلك قدرتها المؤسسية وفي مجال الموارد البشرية في كفالة التقدم المطرد والمستدام نحو تحقيق الالتزامات والأهداف المتفق عليها دوليا؛

٢ - **يدرك** أن جميع الدول الأعضاء، وخاصة البلدان النامية، تستطيع الاستفادة بصورة كبيرة من التعلم عن طريق الأقران وتقاسم الخبرات المتعلقة بالابتكار والمبادرة في القطاع العام؛

٣ - **يدرك** أن جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة وسيلة فعالة لمكافأة الإنجازات المتميزة للإدارات العامة وتشجيع تكرارها؛

٤ - **يعترف** ببعض المبادرات الإقليمية الأخيرة التي أسفرت عن اتخاذ إجراءات ناجحة من أجل تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة؛

٥ - **يؤكد** على أهمية الإدارة العامة بوصفها أداة لدعم التقدم فيما يتصل بتحقيق مفهوم أوسع للأمن يشمل الأمن البشري، وحقوق الإنسان والتنمية بما ينسجم مع إعلان الألفية؛

٦ - **يعيد تأكيد** الحاجة إلى تعميق العمليات التشاركية للحكومات من أجل ضمان مشاركة المواطنين في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتشجيع الأمانة العامة على توفير الأدوات التحليلية وقدرات البحث والخدمات الاستشارية سعيا إلى بلوغ هذه الغاية؛

٧ - **يحيط علما** بتقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها الثالثة؛

٨ - **يشجع** الدول على التصديق على الالتزامات والاتفاقيات ذات الصلة في مجالات النزاهة والشفافية والمساءلة واعتمادها وتنفيذها، بما في ذلك الالتزامات والاتفاقيات المتعلقة بمنع السياسات والممارسات التي تتسم بالفساد؛

٩ - **يطلب** إلى لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة تعميق تحليلها للعلاقات بين قدرة الدولة، والإدارة العامة والتنمية، عن طريق تحديد الأمثلة، والخيارات والحلول الناجحة في مجال الإدارة العامة التي تيسّر تحقيق الأهداف الإنمائية، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية، بما يفيد البلدان التي يهمها الأمر؛

١٠ - **يطلب** إلى الأمين العام القيام بصورة منهجية ومتسقة بنشر وتعميم الابتكارات والممارسات الناجحة التي حظيت بتقدير جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة؛

١١ - **يطلب** إلى الأمين العام تعزيز قدرة ونطاق شبكة الأمم المتحدة الحاسوبية للإدارة العامة والمالية العامة لتعمل كوسيلة لتقاسم المعرفة والابتكارات والممارسات في مجال الإدارة العامة، وخاصة عن طريق إشراك المزيد من المنظمات الشريكة من البلدان النامية في الشبكة؛

١٢ - **يوافق** على عقد الدورة الخامسة في نيويورك في الفترة من ٣ إلى ٧ نيسان/أبريل ٢٠٠٦؛

١٣ - **يوافق** على البنود التالية لجدول أعمال الدورة الخامسة:

أ - الابتكار في مجال الإدارة العامة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية؛

ب - إيجاد نهج ينطلق من القاعدة ومنهجيات لتطوير أسس ومبادئ الإدارة العامة السليمة (يُتبع من الدورة الخامسة)؛

ج - استعراض برنامج عمل برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة والتنمية.

الفصل الثاني

تنظيم الدورة

ألف – مدة الدورة

١ – عقدت لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره ٢٠٠١/٤٥، والتي تتألف من ٢٤ خبيرا يعيِّنهم المجلس بصفتهم الشخصية بناء على ترشيح من الأمين العام، دورتها الرابعة بمقر الأمم المتحدة، في الفترة من ٤ إلى ٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

باء – الحضور

٢ – حضر الدورة ثمانية عشر عضوا في اللجنة. كما حضرها مراقبون تابعون لهيئات في منظومة الأمم المتحدة ومنظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية ومنظمات أخرى.

٣ – وحضر الدورة الأعضاء التالية أسماؤهم: ماري فرانسواز بيشتل (فرنسا)، مستشارة الدولة بمجلس الدولة؛ رشيد بن مختار بن عبد الله (المغرب) رئيس جامعة الأخوين؛ جوسلين بورغون (كندا)، سفيرة بالبعثة الكندية الدائمة لدى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي؛ لويز كارلوس بريسر بيريرا (البرازيل)، مؤسسة غيتوليو فارغاس؛ غيسيبي فرانكو فيراري (إيطاليا) أستاذ كرسي في فرع القانون المقارن بجامعة ل. بوكوني في ميلانو؛ جيرالدين ج. فريزر موليكيتي (جنوب أفريقيا)، وزيرة الخدمة العامة والإدارة العامة؛ فيرنر يان (ألمانيا) أستاذ كرسي في فرع العلوم السياسية والإدارية والتنظيمية بجامعة بوتسدام؛ باربارا كودريكا (بولندا)، مديرة مدرسة بياليستوك للإدارة العامة؛ غونزالو د. مارتنر فانتا (شيلي)، وكيل وزارة الأمانة العامة لشؤون الرئاسة؛ كولديب ماثور (الهند)، المدير الأكاديمي لمركز دراسات القانون ومسائل الحكم بجامعة جواهر لال نهرو؛ خوسي أوسكار مونتيرو (موزامبيق)، منسق مشروع المعهد العالي للإدارة العامة بموزامبيق، وأستاذ زائر بجامعة ويتووترزراند (جنوب أفريقيا)؛ أكيرا ناكامورا (اليابان)، عميد كلية الدراسات العليا، قسم العلوم السياسية بجامعة ميجي؛ أبولو نسيبامبي (أوغندا)، رئيس الوزراء؛ خايمي رودريغيس – آرانا مونوز (إسبانيا)، كلية الحقوق بجامعة لاكورونيا، ومؤسسة كريماديس وكالفو – سوتيلو؛ للمحاماة؛ دنيس أ. روندينيلي (الولايات المتحدة الأمريكية)، حائز لقب ”غلاكسو“ للأستاذية الدولية المتميزة في الإدارة، في كلية كينان – فلاغلير لإدارة الأعمال بجامعة نورث كارولينا؛ باتريسيا أ. سانتو توماس (الفلبين)، وزيرة العمل والعمالة؛ أوتون سوليس – فالاس (كوستاريكا)، عضو مجلس الجامعة المفتوحة في كوستاريكا؛

فولوديمير غ. ياتسوبا (أوكرانيا)، الرئيس السابق للإدارة العامة في (منطقة) دنيبروبيتروفسك أوبلاست في أكرانيا.

ولم يستطع حضور الدورة الأعضاء التالية أسماؤهم: جان ماري أتانغانا ميبارا (الكاميرون)، وزير الدولة وأمين عام رئاسة الجمهورية؛ بيتروس كومبتون (سانت لوسيا)، المدعي العام ووزير العدل ؛ بشارة مرهج (لبنان)، عضو البرلمان ووزير الدولة؛ ساخير تيام (السنغال)، رئيس جامعة داكار – بورقيبة؛ بورورنساك أوانو (تايلند)، الأمين العام لمعهد الملك براجاديبوك؛ وانغ شياتشو (جمهورية الصين الشعبية)، نائب وزير شؤون الموظفين.

جيم – جدول الأعمال

٤ – كان جدول أعمال اللجنة لدورتها الرابعة كما يلي:

١ – انتخاب أعضاء المكتب.

٢ – إقرار جدول الأعمال والمسائل التنظيمية الأخرى.

٣ – المسائل الناشئة في مجال تنشيط الإدارة العامة.

٤ – إيجاد نهج ينطلق من القاعدة ومنهجيات لتطوير أسس ومبادئ الإدارة العامة السليمة.

٥ – تشجيع ومكافأة الابتكار والتفوق في مجال تنشيط الإدارة العامة وتقديم الخدمات: جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة.

٦ – استعراض أنشطة برنامج الأمم المتحدة في مجال الإدارة العامة والمالية العامة والتنمية.

٧ – برنامج العمل وجدول الأعمال المقترحان للدورة الخامسة للجنة.

دال – انتخاب أعضاء المكتب

٥ – أبقت اللجنة بالإجماع، لدورتها الرابعة، نفس مجموعة أعضاء المكتب المنتخبين خلال دورتها الثالثة على النحو التالي:

الرئيس:

رئيس الوزراء أبولو نسيبامبي (أوغندا)

نواب الرئيس:

ماري فرنسواز بتشيل (فرنسا)

جوسلين بورغون (كندا)

لويز كارلوس بريسر - بيريرا (البرازيل)

وانغ شياتشو (الصين)*

المقـرر:

خوسي أوسكار مونتيرو (موزامبيق)

الفصل الثالث

موجز الإجراءات والاستنتاجات

ألف – تنشيط الإدارة العامة: توجيهات استراتيجية من أجل المستقبل

١ – تحدد وثيقة الأمانة العامة (E/C.16/2005/2)، التي وُضعت في ضوء السياق المفاهيمي لإعلان الألفية والمناقشات السابقة للجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، ثلاثة توجيهات استراتيجية من أجل المستقبل يتعين فيها أن تركز عملية تنشيط الإدارة العامة على ما يلي:

- تحسين مؤسسات وعمليات صنع القرارات الاقتصادية والاجتماعية؛
- تعزيز النزاهة والشفافية والمساءلة؛
- التوفيق بين المتطلبات الأمنية وطلبات تقديم الخدمات الاجتماعية.

٢ – ومن الواضح، في حالة الأهداف الإنمائية للألفية، أن أوجه القصور في قدرات المؤسسات والعمليات المؤسسية تؤثر سلبا على جميع مجالات التنمية الأخرى. وبالتالي، يصبح من الأهمية بمكان، من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، العمل المتزامن على جميع الجبهات لضمان تكوّن حلقة أداء متتامة. فتعزيز المؤسسات مثلا له أثر إيجابي على النزاهة والشفافية والمساءلة، وهو ما يحسِّن بدوره خيارات السياسات وتقديم الخدمات والأمن البشري. كما أن المؤسسات والعمليات المؤسسية التي تُدعَى لدعم التنمية القائمة على أساس السوق هي نفسها المؤسسات والعمليات التي ينتظر منها أيضا أن تتيح التوزيع العادل لمكتسبات النمو على جميع المواطنين. ويعزز التوجه نحو السوق، الذي يعد مفتاح النمو الاقتصادي، وجود منظومة قيم قد تتعارض مع المبادئ التقليدية التي تستند إلى قيام الدولة بتوفير الرعاية. فتنشيط القطاع العام أشمل على وجه الإجمال من التحدي المتمثل في تحقيق التنمية، كما أنه يتمحور جزئيا حول الشواغل المتعلقة بدور الحكومة وقدرتها على تقديم الخدمات العامة وتصورات المجتمع المدني لشرعيتها. ويتعين التمييز بين الجوانب البيروقراطية في الإدارة العامة، وإشراك المواطنين والعمل على النهوض بالحكم الرشيد. فهذان العنصران أساسيان بدورهما في الاضطلاع بتبعة تحقيق التنشيط المنشود للإدارة العامة.

٣ – وتعتبر عدة بلدان نامية أن قدرات الإدارة العامة القائمة غير مناسبة فيما يبدو، لتعميم التوجه الساعي إلى الحد من الفقر في إطار سياسة الاقتصاد الكلي. ويكمن التحدي في هذا الصدد في ضمان أن تكون هياكل الإدارة العامة أكثر مناصرة للفقراء وأن تكون

موجهة لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وثمة حاجة للنظر مجددا في دمج متطلبات السياسة العامة لسياسات مناصرة الفقراء مع الشواغل المتعلقة بالنزاهة والشفافية والمساءلة. ووفقا لذلك، تقدم ورقات استراتيجية الحد من الفقر فرصة محتملة لتهيئة المجال لوجود عملية للمساءلة والمشاركة تتماشى وغايات الأهداف الإنمائية للألفية: أي بيئة كلية مستقرة، ودور قوي للقطاع الخاص تمشيا مع الأهداف الإنمائية، وحوار مع المجتمع المدني من أجل التأثير المباشر على السياسات العامة.

٤ - ويتمثل أفضل ضمان للأمن البشري في تحقيق الالتزامات الواردة في إعلان الألفية، وبالأخص الأهداف الإنمائية للألفية. وفي هذا الصدد، تحتاج قضايا الأمن البشري المفصح عنها في الأهداف الإنمائية للألفية إلى تأكيد مجدد. وإلا فإن ثمة مجازفة من أن يجري تفسير مفهوم الأمن وتنفيذه استنادا إلى محور تركيز ضيق للغاية، دون مراعاة السياق الأوسع للتحديات الإنمائية والنزاهة والشفافية والمساءلة التي تؤثر بشكل حاسم في الشواغل الأمنية. ومما يكتسي أهمية خاصة في هذا السياق ضرورة ضمان الاتساق بين مختلف السياسات القطاعية المحلية، فضلا عن الاتساق بين جداول الأعمال المحلية والدولية.

٥ - وفي الختام، وافقت اللجنة على أن ثمة ترابطا جليا فيما بين هذه التحديات الناشئة الثلاثة، وأقرت بما لها من دور في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٦ - ولاحظت اللجنة أيضا أن تنشيط الإدارة العامة قد يثريه إعمال نهج إنمائي يشجع على الفعالية في تقديم الخدمات والتفكير الاستراتيجي والابتكارات والبدائل المتعلقة بالسياسات العامة والقيادة السياسية. وثمة قضية أساسية أخرى تتمثل في كيفية معالجة الجوانب البيروقراطية التقليدية التي يعاني منها القطاع العام في إطار التوجهات الجديدة المميَّزة بالشراكات ومشاركة المواطنين ومفهومهم للحكومة. وقد واعتبرت المسألة الأخيرة مهمة للبلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو على السواء.

٧ - وتعتقد اللجنة أن للإدارة العامة دورا لا يقدر بثمن ولا يمكن الاستعاضة عنه في المساعدة على بلورة السياسات والتنسيق بين أصحاب المصلحة المتعددين، بما في ذلك القطاع الخاص، والأطراف الفاعلة من غير الدول والمجتمع المدني ككل. وتعد الإدارة العامة عنصرا أصيلا وأساسيا في تعزيز ثقة الجمهور في الحكومة. ولتحقيق هذا الهدف، يتعين استيعاب المشاركة المدنية الدائمة باعتبارها أداة لإعادة تنشيط الإدارة العامة والاستفادة من تجمع كبير للموارد من بين صفوف المواطنين.

٨ - ولاحظت اللجنة أيضا أن تطوير الدور التنظيمي للدولة لا بد من أن يُعد بعناية بقدر ما يتطلبه هذا الدور من قدرة للدولة أكبر بكثير مما هو متاح حاليا، وهو ما سيصبح

أكثر وضوحا في الأعوام القادمة. وعلى الدول أن تكون مستعدة لأن تولي لهذه المسألة الأهمية البارزة التي تستحقها بتهيئة الإدارات العامة للاضطلاع بهذه المهام الجديدة.

٩ - وكانت اللجنة منشغلة من أن المسألة الرئيسية المتمثلة في الإنصاف، التي أخذت تبرز على الصُّعد المحلي والوطني والدولي من أجل قيام مجتمعات أكثر عدلا وإنصافا، على النحو المبيّن على نطاق واسع في الأهداف الإنمائية للألفية تحتاج إلى اضطلاع الإدارة العامة بدور أكبر في التصدي لأوجه عدم المساواة ومجابهة أحوال الفقراء.

١٠ - ولاحظت اللجنة أيضا أن ثمة تحديات جديدة آخذة في الظهور من جراء الوتيرة المتسارعة للتنمية وبسبب ما تخلفه القرارات التي يتخذها جيل من آثار على الأجيال المتعاقبة التالية له مباشرة، سواء من ناحية البيئة أو مكتسبات الضمان الاجتماعي أو توافر الموارد، وأنها تثير بدورها تحديات عابرة للأجيال.

١١ - وأخيرا، أكدت اللجنة مجددا على أن اللامركزية، متى اقترنت بالمشاركة المدنية، تجعل الحكومة المحلية أداة أكثر فعالية لكفالة الإدارة المحلية الرشيدة. على أن مسألة اللامركزية يجب أن تعالج بعناية باعتبار أنه لا يُحتاج منها دائما أن تقود إلى تعميق الديمقراطية.

١٢ - وثمة استنتاج رئيسي توصلت إليه اللجنة هو، أن على الأمانة العامة للأمم المتحدة أن تعمق من قدراتها التحليلية والاستشارية، وقدراتها في مجال التعاون التقني لضمان تحديد خيارات سليمة لممارسات الإدارة العامة، وأن تحدد بشكل واضح الشروط المسبقة لتكييفها الناجح دعما للأهداف الإنمائية للألفية. ويتمثل التحدي الجديد في تحديد كيفية العمل مع مختلف النماذج والتقاليد المعترف بها لتنظيم وإدارة الشؤون العامة، والبحث عن خيارات ناجحة في مجال السياسات العامة. ويقتضي ذلك تبادل المعارف، والتثقيف والتدريب في مجال الإدارة العامة، والتعاون عبر الحدود ودعم المنظمات الدولية.

١٣ - وأوصت اللجنة بأن يشجّع المجلس الاقتصادي والاجتماعي البلدان على المصادقة على الالتزامات والاتفاقيات ذات الصلة بمجالات النزاهة والشفافية والمساءلة، بما في ذلك ما يتعلق منها بالفساد والجريمة والعمل القسري أو عمل الأطفال واعتمادها وتنفيذها. ومن المهم في هذا الصدد الإقرار ببعض المبادرات الإقليمية، مثلما حدث في أفريقيا التي باشرت بنجاح تدابير لتنفيذ مبادئ للنزاهة والشفافية والمساءلة.

١٤ - ووافقت اللجنة أيضا على أن توصي المجلس الاقتصادي والاجتماعي بأن يؤيد مفهوما أوسع للأمن بحيث يشمل، تمشيا مع إعلان الألفية، الأمن البشري وحقوق الإنسان. وسلّمت بأن الإدارة العامة الرشيدة لا تنفصم عن حماية وإعمال حقوق الإنسان، فيما يتعلق

بضمان الحريات والمساواة والانتصاف الاجتماعي، وتوخي علاقة متوازنة بين المواطن والدولة.

١٥ - ورغبت اللجنة في توجيه اهتمام المجلس الاقتصادي والاجتماعي إلى نموذج جديد بازغ في مجال الإدارة العامة يشمل الدولة والسوق، والدولة والمجتمع المدني للمواطنين، على المستويين المركزي والمحلي، والمستويين الوطني والعالمي. ولاحظت أيضا أنه بات من الواضح، بعد عقود من النقاش بشأن الدور الحصري لهذين الشريكين المتمايزين - الدولة والسوق - أن أوجه التكامل في أدوارهما تفوق ما تنطوي عليه من تعارض. فلا يمكن لقوى السوق وحدها، دون أن تسندها سياسات عامة إنمائية ملائمة وتدخل مناسب من الدولة، أن تسهم في رفع الإنتاجية الاقتصادية وتحسين التقدم الاجتماعي. ولا سبيل لرواج الأسواق أو لتقدم المجتمعات المدنية بدون وجود إدارة عامة قوية ومؤهلة. وعلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يؤكد مجددا وأن يعمِّق العمليات التشاركية للدولة والمجتمع المدني المتسمة بالحوار والشمول، بغية تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، وأن يشجع الأمانة العامة على أن تقوم تحقيقا لهذه الغاية بتوفير أدوات تحليلية واستنتاجات بحثية وخدمات استشارية.

باء - إيجاد نهج ينطلق من القاعدة ومنهجيات لتطوير أسس ومبادئ الإدارة العامة السليمة

١٦ - تميِّز الوثيقة (E/C.16/2005.3) التي قدمتها الأمانة العامة إلى اللجنة، بين 'المبادئ الموحدة للإدارة' والنُّهُج 'المستندة إلى المعايير'، وتعطي الأولوية للنهج الثاني. ومن جهة، تواجه المبادئ الموحَّدة المشاكل التقليدية المرتبطة بنهج ''المقاس الواحد الذي يلائم الجميع''. ومن جهة أخرى، تقوم النُّهُج 'المستندة إلى المعايير' على الافتراض العام بأن المنظمات التي تبدي عناصر أساسية لمعايير حاسمة مختارة، تملك قدرة على أن تكون فعالة وأن تنجز أعمالها بكفاءة. غير أن النُّهُج والمنهجيات التي تنطلق من القاعدة تضمن أن يكون للمواطنين أنفسهم الكلمة الأخيرة بخصوص المبادئ التي تقوم عليها إدارتهم العامة، وأسسها، ونوعيتها، وفعاليتها. ومن ثم، يمكن أن تراعى على الوجه المطلوب النظم الوطنية في إدارة الشؤون العامة.

١٧ - وتكتسي فكرة إشراك المواطنين في تقييم الإدارات أهمية كبرى، ويمكن أن تكتسب الحكومات من هذه العملية عن طريق قياس الأداء. على أنه من المهم التأكد من أن المواطنين على المستوى القاعدة هم بحق الذين يجرون التقييم. ولا يكفي من وجهة النظر الديمقراطية اعتبار مستوى استعمال التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات دالة

على المشاركة. فهناك على، سبيل المثال، بلدان نامية تفتقر إلى فرصة حصول الجميع على التكنولوجيات الجديدة للمعلومات والاتصالات، وإن كانت تلك القضية قائمة أيضا في البلدان المتقدمة النمو.

١٨ - ولاحظت اللجنة أن القضية المركزية تكمن في التراجع الحاد في الثقة في الحكومة - وهي ظاهرة عالمية توجد في البلدان المتقدمة والبلدان النامية سواء بسواء. ومن غير الواضح أيضا كيفية تحسين الشفافية والمساءلة والإنصاف والقدرة على تأمين نزاهة عمليات من قبيل اللامركزية، والمشاركة، وطائفة أخرى من الشروط الملازمة لأي جدول أعمال للإدارة الرشيدة. ومن الأمور الحاسمة إيجاد أسلوب سليم لتقييم هذا التراجع في الثقة في الحكومات والتخفيف منه. ويتعين إيلاء المزيد من العناية للنهوض بالمشاركة في الشؤون العامة ومسائل المواطنة.

١٩ - وفي سياق تحديد مبادئ مشتركة للإدارة العامة السليمة، وافقت اللجنة على النظر في مبادئ تشغيلية وهيكلية. وتُقسَّم هذه المبادئ التشغيلية والهيكلية إلى ثلاث فئات تتحدد على أساس، بنية الدولة، والخدمة المدنية، والممارسات الإدارية. وفيما يتعلق ببنية الدولة، فإن السؤال المطروح ليس هو ما إذا كان يتعين أن تكون الدولة واحدة أو اتحادية، بل تحديد الخدمات التي يفترض أن تقوم بها الدولة مباشرة عن طريق استعمال موظفي الخدمة المدنية النظاميين، والخدمات التي تكلف الدولة بها مصادر خارجية مع الاحتفاظ بالمسؤولية عنها. وفي الإدارة العامة الحديثة، تقدّم الدولة مباشرة، عن طريق خدمتها المدنية، الخدمات التي تنطوي على استعمال سلطة الدولة أو تنطوي على التحكم في موارد الدولة. أما الأنشطة الأخرى التي تمولها الدولة فتعتبر أنشطة ثانوية، مثل توفير التموين أو البناء أو خدمات التنظيف، والتي توكل مهام إنجازها على أساس تنافسي إلى شركات تجارية خارجية، والخدمات الاجتماعية والعلمية التي يفترض أن يسندها الكيان المركزي الاستراتيجي للدولة المكون من السياسيين وكبار موظفي الخدمة المدنية إلى وكالات لامركزية أو إلى منظمات المجتمع المدني غير الحكومية. ويمكن أن تُحمَّل الوكالات المسؤولية أساسا عبر الصيغ الثلاث التالية: (أ) الإدارة بالتعاقد على النتائج؛ (ب) والتنافس المنظم من أجل كفالة التميُّز في توفير الخدمات؛ (ج) وآليات المساءلة الاجتماعية التي يكون فيها لمجالس المواطنين ولمنظمات المجتمع المدني في مجال الدعوة العامة دور رئيسي تقوم به.

٢٠ - ويتجه توافق الآراء الناشئ في اللجنة إلى أن هناك ثلاثة عناصر لا تنفك عن أية دراسة للإدارة العامة، وهي: الإدارة العامة، والسوق، والمؤسسات الاجتماعية، وكلها في

حركة تفاعل فيما بين بعضها البعض. وثمة بعض المبادئ الأساسية يمكن أيضا تحديدها في هذا السياق، مثل الشفافية والمساءلة والمشاركة والإنصاف والشرعية والفعالية والكفاءة. وتعتبر الكفاءة مفهوما غاية في الأهمية ضمن هذا الإطار، باعتبارها الهدف النهائي في تقييم نوعية أداء القطاع العام.

٢١ - وجدد أعضاء اللجنة تأكيدهم بقوة على أنه لا مجال لوجود حكم رشيد بدون وجود حكومة جيدة وإدارة عامة جيدة، وعلى أنه من الضروري أن تتركز بعض المبادئ المشتركة للإدارة العامة حول أهداف الحكم الرشيد، مثل التسيير الصحيح للشؤون العامة باعتبار ذلك خير عام لجميع المواطنين وينبغي ألا تستأثر به مجموعة أو فئة بعينها، وعلى أن هذه المبادئ يمكن أن ترتبط ببنية الدولة والخدمة المدنية وممارسات الإدارة، وأن تغذيها ممارسات مجتمعية جديدة مستمدة من خلفيات اجتماعية وثقافية مختلفة تلتقي في نشدان المصلحة العامة.

٢٢ - وأقرت اللجنة بأن بعض مبادئ الإدارة العامة أساسي ويمكن تحديده. ورأت أن تحديد هذه المبادئ المشتركة ينبغي أن ينتج عن عملية تقاسم ومشاركة وليس عن رؤية مفروضة. وليست هذه المبادئ المشتركة ثابتة أو مطبقة على نمط موحّد في جميع الأماكن والثقافات. وقد بيَّنت التجربة أن ثمة تنوّع في الحالات والتجارب والثقافات وأن ثمة محاولات لاعتماد نماذج واحدة أو أولويات واحدة كان مآلها الإخفاق. ووافقت لجنة الخبراء على أن إيجاد عملية تشاركية مطلب قائم لتحديد المبادئ الرئيسية التي تشكل العمود الفقري لأهداف الإدارة العامة. وتبعا لذلك، قررت اللجنة كأساس لمناقشاتها، التركيز على تعريف المفاهيم الأساسية المرتبطة بالحكم والإدارة العامة، وتقديم تقييم متعمق لهذه المفاهيم، يتناول كيفية تطورها، واستعمالها وتطبيقها. ورأت اللجنة أن تعريف هذه المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بها يعود بالفائدة الكبرى على مناقشات العمليات الحكومية وعلى عمل الممارسين.

٢٣ - ولاحظت اللجنة أيضا أن الإدارة العامة تظل أكثر الأدوات المباشرة يسرا للدول من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وأن هذه القضية مع ذلك لا تشغل حيزا بارزا في الدور الذي تسنده العديد من الدول لإداراتها العامة. وتلاحظ اللجنة أن موظفي الخدمة المدنية لا يزالون في العديد من البلدان غير مقدَّرين حق قدرهم، وأنهم يبخسون في الأجر ولا يلقى التزامهم بالخدمة العامة الاعتراف اللائق. وفي هذا الصدد اعترفت اللجنة بأن نزعة التقليل من إنجازات القطاع العام لم يُعكس مسارها إلا مؤخرا بعد أن لحق ضرر كبير بعملية التعزيز المؤسسي للقطاع العام.

٢٤ - وسلّمت اللجنة بأهمية التحقق من القيم/والصفات المرغوب أن تتحلى بها الإدارة العامة من أجل تقديم الخدمات بفعالية. وفي هذا الخصوص، طلبت من الأمانة العامة أن تعدّ بالتعاون مع اللجنة، استبيانا لالتماس آراء متلقي الخدمات العامة عما يعتبرونه إدارة عامة حسنة الأداء وفعالة وطامحة للارتقاء بالنوعية. ورأت إعداد هذا الاستبيان مع إيلاء الأهمية الواجبة لمؤشرات الخدمة العامة المطلوب تطبيقها من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٥ - ومن المؤكد أن تشمل الخصائص المشتركة للإدارة العامة الإنصاف والاستقرار والشرعية والنزاهة والثقة، التي يمكن أن تتحقق عن طريق المساواة في الحقوق السياسية والاقتصادية. ومهما كان مستوى تدخل الدولة الذي يرتئي كل بلد اعتماده، فإن الإدارة العامة تنجز مهامها على الوجه الأحسن إذا ما ارتقت إلى المعايير العليا من حيث الكفاءة والإنتاجية. ويعتبر النهج المنطلق من القاعدة، الذي ينظر في التجارب الوطنية وبالأخص في التجارب المحلية، أحد أكثر السبل الملائمة لتحديد القيم المجتمعية والتشاركية الحقة وإدماجها في مسار القيم الشاملة للإدارة العامة.

جيم - الإدارة العامة وتقديم الخدمات: جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة

٢٦ - قدمت الأمانة العامة بيانا استهلاليا بناء على الوثيقة E/C.16/2005/4 التي تعطي لمحة عامة عن خلفية عملية جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة وغرضها وترتيباتها. وقد أنشئت العملية في سنة ٢٠٠٣ بناء على توصية للاجتماع الخامس عشر لفريق الخبراء المعني ببرنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة (انظر قرار الجمعية العامة ١٣٦/٤٩) لتقدير التميز في الإدارة العامة وتشجيعه. وكان الدافع وراء إنشاء جوائز الأمم المتحدة هو توافق الآراء حول الدور الجوهري للحكم والإدارة العامة في الحد من الفقر وفي عملية التنمية. بيد أن الإنجازات التي تحققها الخدمة العامة ذات الكفاءة والمعرفة والخبرة، والأهمية التي يكتسيها ذلك في تنفيذ الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية لا تزال تنتظر ما تستحقه من تقدير. كما أن الإدارة العامة، سواء بصفتها جهازا وطنيا أو بصفتها تخصصا، لا تتسم بالفعالية في الإبلاغ عن إنجازاتها أو نبل مقصدها ونزاهة ممارستها. وفي ضوء هذه الفجوة المؤسفة بين صورة الإدارة العامة وحقيقتها، تم إنشاء جوائز الأمم المتحدة من أجل تقدير الابتكار ومكافأته، وتحفيز المبادرات المستقبلية وتشجيع الخدمة العامة النابعة من إنكار الذات، ونشر واقتباس معارف الإدارة العامة وممارساتها الجيدة.

٢٧ - وخلال السنتين الأوليتين منحت الجوائز في المجالات التالية: (١) تحسين نتائج الخدمة العامة؛ (٢) تحسين نوعية عملية الخدمة العامة؛ (٣) الابتكارات في مجال الخدمة العامة؛ (٤) تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحكومة المحلية. ومع تطور عملية منح

الجوائز، جرى تحسين فئات الجوائز للسنة الجارية لتشمل: (١) تحسين الشفافية والمساءلة والاستجابة في الخدمة العامة؛ (٢) تحسين تقديم الخدمات؛ (٣) تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عمل الحكومة. وتبدأ عملية منح الجوائز بإعلان المنافسة والدعوة إلى تقديم الترشيحات، وتنتهي بحفل تقديم الجوائز في ٢٣ حزيران/يونيه الذي يصادف يوم الأمم المتحدة للخدمة العامة.وتوجه الدعوة إلى جميع الفائزين لحضور حفل تقديم الجوائز بمناسبة يوم الأمم المتحدة للخدمة العامة الذي ينظم في ٢٣ حزيران/يونيه بمقر الأمم المتحدة، ويشمل منح الجوائز، وتقديم عروض عن المبادرات الفائزة، وترتيب مؤتمرات بالفيديو مع ممثلين رفيعي المستوى من عدد من البلدان المشاركة.

٢٨ - وخلال سنواتها الثلاث الأولى اقتحمت جوائز الأمم المتحدة للخدمة المدنية ميادين جديدة وأحرزت تقدما في تعزيز مكانة الخدمة المدنية ومستواها المهني. وشارك المناقشون وأعضاء اللجنة في هذا الاستعراض الذي جاء مناسبا من حيث التوقيت وكشف عن المجالات العديدة التالية التي يمكن تدعيمها، سواء من حيث تحسين عملية منح الجوائز أو تحسين مضمون الجوائز ذاتها:

(أ) أن الاعتماد على اللامركزية أو المعالجة المحلية لعملية الترشيح وتقييم الملفات وتدقيقها على الصعيد الإقليمي أو الوطني تجلب فوائد من مناح شتى. إذ يسفر ذلك عن مشاركة اجتماعية أكبر في عملية الجوائز، التي ستحظى بقدر أكبر من الذيوع وبوعي عام أقوى، بل وربما بقدر أوسع من المشاركة والاستخدام في المهنة ذاتها التي يجرى ترشيحها. ومن شأن ذلك أيضا أن يعزز صدقية عملية الاختيار/التقييم حيث أنه سيسهل عملية التحقق من النتائج والتأثير من قِبَل فريق متعدد التخصصات معايش لمعوقات وحقائق البيئة المحلية؛

(ب) أن التركيز على الشراكات والعمل الجماعي والمشاركة يعزز من قيمة جوائز الخدمة العامة. ونظرا إلى تطور الخدمة العامة باتجاه إقامة شراكات من أجل تحقيق نتائجها وبلوغ رؤيتها، يتعين أن تقدر الجوائز الممارسات الجيدة المتأصلة في ترتيبات الشراكة المبتكرة والمكافأة عليها. ويلزم وضع تعريفات غير حصرية ومرنة للشراكات لأنها لا تقتصر فقط على الشراكات التقليدية بين القطاعين العام/الخاص والشراكات مع المجتمع المدني، بل تشمل أيضا الشراكات فيما بين الحكومات أو الإدارات الوطنية العامة، وحتى فيما بين الحكومات والمنظمات الإقليمية والشراكات فيما بين بلدان الجنوب، والشراكات بين بلدان الجنوب وبلدان الشمال. و يمكن للأمم المتحدة أن تحسن، على نفس النحو، عملية جوائزها من خلال تطوير شراكاتها الخاصة المرتبطة والمتكاملة مع المنظمات المتخصصة المناظرة التي تنفذ عمليات مماثلة للجوائز في مجال الخدمة العامة؛

(ج) أن مراجعة فئات الجوائز وربما توسيعها يزيد من أهمية الجوائز وزخمها. ونظرا للتحديات الجسيمة والملحة التي تواجه العديد من البلدان النامية، بما فيها تلك الخارجة من الصراع، وفضلا عن أقل البلدان نموا، والبلدان التي تمر بحالات حكم هشة، قد يكون من المهم وضع أحكام خاصة تقر بدرجة الصعوبة التي تكتنف تحقيق هدف مرجو من أهداف السياسة العامة، والعمل من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، وتقديم خدمات محددة للمجتمع أو تحقيق أهداف أخرى من أهداف السلام والتنمية. ويمكن لعملية الجوائز أن تحقق هذا المبتغى من خلال زيادة الإدراك بما يلي: حالات نكران الذات في الخدمة العامة، المخاطر الكبيرة التي يجازف موظفو الخدمة العامة باتخاذها، والقوة والشكيمة اللازمتين في بعض الظروف والتي تتجاوز مجرد نداء الواجب، والقدرة على الابتكار والتميز لدى جهاز معين من أجهزة ممارسة الشؤون العامة؛

(د) أتاحت جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة موردا هائلا وفريدا للممارسات الجيدة في مجال الإدارة العامة يمكن استغلاله على نحو أفضل ونشره من أجل زيادة الإسهام في هذا التخصص. ويمكن للأمم المتحدة أن تستخدم بطرق شتى المعلومات التي تتضمنها العروض البارزة الكثيرة. ويمكن تجميع دراسات للحالة من أجل تبادل الممارسات على نطاق واسع مع مهنيي الإدارة العامة ونظرائهم الوطنيين. ويمكن للمنظمة المنفذة أن تضع هذه الدراسات، بمساعدة موظفي الأمانة ومُقيّم خارجي من أجل كشف النقاب تماما عن كيفية تلبية الممارسة أو الابتكار لاحتياج ما، أو التصدي لتحديات، أو تقديم حلول أو إحداث آثار، فضلا عما يتيحه ذلك من إمكانية نقل التجربة وتكرارها. وستكون المعلومات الواردة في استمارات الترشيح موردا مفيدا للأكاديميين وغيرهم ممن يسعون إلى إبراز الممارسات الجيدة وزيادة نشرها. ويمكن للأمم المتحدة أن تزيد نطاق النشر اتساعا عن طريق توجيه الدعوة إلى الفائزين للمشاركة في اجتماعات الخبراء وحلقات التدريب والأنشطة الإقليمية والأنشطة دون الإقليمية لتبادل المعلومات. وأخيرا، ينبغي أن يجري استكشاف عدد من الطرق الإضافية لزيادة الترويج للممارسات الفائزة والجوائز نفسها ولفت الأنظار إليها. ويمكن القيام بهذا من خلال زيادة الاهتمام بالعلاقات العامة والمنشورات الفنية واستخدام وسائط الإعلام الإلكترونية، والعمل مع النظراء الإقليميين والوطنيين، والاستفادة من المنظمات ذات الخبرة المتصلة بالموضوع وتبادل هذه الخبرة معها.

٢٩ - وخلاصة القول، إن جوائز الأمم المتحدة للخدمة المدنية، حتى وإن لم تتجاوز السنوات القليلة الأولى من إنشائها، تثبت جدواها في تكريس الشعور بالكرامة لدى موظفي الخدمة العامة، وتثقيف النقاد وإرشادهم وكفالة الاهتمام المستحق لممارسات الإدارة العامة البارزة، وإرجاع الثقة بالحكومة. وبإمكان الجوائز أن تحقق المزيد من أجل تعزيز الروح

المهنية للإدارة العامة في العالم والنهوض بمكانتها. وهناك حاجة إلى إيلاء اهتمام خالص وموارد مالية لبلوغ القدرة الكامنة في هذه العملية الفريدة من عمليات الجوائز العالمية.

٣٠ - وتعد جوائز الأمم المتحدة للخدمة المدنية وسيلة مبتكرة وفعالة للاعتراف بالإنجازات البارزة للإدارات العامة والتشجيع على تكرارها. ولهذا، فإن عملية طلب التقدم للترشيحات وتقييم العروض واختيار الفائزين ومكافأتهم ونشر المعلومات، ينبغي أن تنظم وتعزز لتشمل مزيدا من التقييم والتحقق على المستوى المحلي فيما يتعلق بالجوائز، وذلك بمشاركة دولية ووطنية وبمشاركة المجتمع المدني.

٣١ - وينبغي نشر الابتكارات والممارسات الناجحة التي اعترفت بها الجوائز والإعلان عنها بطرق أكثر منهجية وتناسقا. وينبغي إدماجها في أنشطة التعاون المعيارية والتقنية لشعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛ وإبرازها في وثائق الأمم المتحدة ومواقع الإنترنت، ومن خلال وسائط الإعلام الوطنية والشبكات المهنية وعمليات الجوائز النظيرة لها؛ والبحث عن التمويل للحصول على الموارد اللازمة لزيادة إبراز الممارسات المبتكرة والترويج لها وتكرارها.

٣٢ - واعترافا بالعوائق والتحديات المختلفة التي تواجه الإدارة العامة في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، ينبغي النظر فيما إن كان من اللازم تطويع أو توسيع المعيار و/أو الفئات بغية الاعتراف بالصعوبات الخاصة التي تواجه الإدارة العامة في أقل البلدان نموا والبلدان التي تمر بأزمات أو البلدان الخارجة منها، والبلدان التي تواجه تحديات إنمائية خاصة. وسيأخذ هذا في الحسبان الإدارة العامة التي تعمل في ظل الكوارث الطبيعية، وفي حالات الطوارئ المعقدة وتحرص على تقديم خدمات عامة غير منحازة ونصوحة، والتي تجازف باتخاذ مخاطر شخصية ومهنية وتظهر القوة والعزم نشدانا للسلام والعدل في مواجهة ظروف استثنائية.

دال - استعراض أنشطة برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة والتنمية

٣٣ - أثنت اللجنة على العرض الذي قدمته أمانة برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة والتنمية وتضمن الأنشطة المحددة التي نفذتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة للأمم المتحدة. وأشادت بالأعمال وبالتقدم الذي أُحرز خلال السنة الماضية.

٣٤ - وأعربت اللجنة عن تقديرها للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لقيامه باستعراض تقرير الدورة الثالثة للجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة واتخاذه القرار E/2005/L.8/Rev.1.

كما أعربت عن تقديرها للجمعية العامة للأمم المتحدة التي استعرضت في دورتها التاسعة والخمسين تقرير الأمين العام عن ''الإدارة العامة والتنمية'' (A/59/3460) واتخذت بشأنه القرار ٥٩/٥٥.

٣٥ - وأيدت اللجنة برنامج العمل المقدم من أمانة برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة والتنمية، الذي يقترح تعزيز الإدارة العامة الفعالة والمسؤولة والتشاركية والشفافة من أجل بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة للألفية وفي نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية.

٣٦ - وأحاطت اللجنة علما مع التقدير بالعرض الذي قدمته أمانة برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة والتنمية ووصفت فيه تنفيذ مهمة البرنامج من جانب الأفرقة الوظيفية والإدارية التالية المعنية: بشؤون الحكم والإدارة العامة؛ شؤون الحكم والإدارة الاجتماعية والاقتصادية ؛ إدارة المعارف والحكومة الإلكترونية؛ والربط الشبكي في مجال الإدارة العامة.

٣٧ - ودعمت اللجنة النهج المتكامل الذي عرضته أمانة برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة والتنمية الذي يربط بين الأعمال التحليلية والفنية والتعاون التقني وتبادل المعلومات والربط الشبكي. ومع هذا، رئي أيضا ضرورة الاستعانة بمزيد من الآليات المتعددة التخصصات، بالنظر إلى الترابط القائم بين مسائل الإدارة العامة.

٣٨ - ووافقت اللجنة على التوجيهات المواضيعية طويلة الأجل والأنشطة المقترحة لفترة السنتين ٢٠٠٦-٢٠٠٧، كما ورد وصفها في وثيقة الميزانية المقترحة التي قدمتها الأمانة.

٣٩ - ورحبت اللجنة بالاحتفال المقبل بالذكرى السنوية العاشرة للدورة المستأنفة للجمعية العامة بشأن الإدارة العامة والتنمية، ووافقت على المقترحات التي تقدمت بها الأمانة وهي: (أ) تنظيم احتفال خاص بيوم الخدمة العامة؛ (ب) تنظيم مناسبة خاصة لجوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة؛ (ج) دعم منشور موضوعه ٦٠ سنة من تاريخ الإدارة العامة في الأمم المتحدة؛ و (د) الاضطلاع بدور نشط في تنظيم المنتدى العالمي لإعادة التفكير في أساليب الحكم المزمع عقده سنة ٢٠٠٦ في مقر الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، قدمت اللجنة مقترحات محددة بشأن الموضوع الفني العام للمنتدى العالمي السابع.

٤٠ - وأحاطت اللجنة علما مع التقدير بإنجازات شبكة الأمم المتحدة الحاسوبية للإدارة العامة والمالية العامة. واعترافا من اللجنة بالدور الحيوي الذي تضطلع به الشبكة بصفتها عنصرا محوريا في شبكة عالمية لمنظمات الإدارة العامة، أوصت بقوة باستمرار المبادرة المتعلقة بهذه الشبكة وتعزيزها.

٤١ - ورحبت اللجنة بالعرض المتعلق بالنتائج التي خلص إليها التقرير العالمي عن القطاع العام المعنون: ''تحرير الإمكانات البشرية من أجل أداء القطاع العام''. واقترحت أيضا مواضيع ممكنة لكي يغطيها التقرير المقبل.

٤٢ - وقررت اللجنة أن تواصل تقديم التوجيه والرقابة العامين لشبكة الأمم المتحدة الحاسوبية للإدارة العامة والمالية العامة دون أن تقحم نفسها في قرارات إدارة شؤون الشبكة التي ينبغي أن تكون من اختصاص الشركاء أنفسهم.

٤٣ - وأوضحت اللجنة أنه ينبغي النظر إلى الحكم من منظور شامل ينبع من القاعدة إلى القمة، وتشجيع أجهزة الأمم المتحدة على زيادة التعاون فيما بينها، وتقديم نهج متكامل للتصدي للتحديات التي تواجه الإدارة العامة، لا سيما في البلدان الخارجة من الصراعات، كوسيلة لتعزيز ثقة الناس في الإدارة العامة. ودعت اللجنة أيضا إلى إعداد ورقة عن المفاهيم من أجل التصدي للمشاكل الجوهرية التي تواجه البلدان.

٤٤ - ورحبت اللجنة بمبادرة أمانة برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة والتنمية المتعلقة بإعداد منشور يستعرض ٦٠ سنة من تاريخ الإدارة العامة في الأمم المتحدة، ورأت أنه سيكون أداة مفيدة للخبراء والطلاب. وأوصت اللجنة بضرورة وضع البيانات التاريخية في سياق يتماشى مع المعايير المعاصرة.

٤٥ - ووافق أعضاء اللجنة على أن يسهموا فرادى في منشور عن المواضيع التي ناقشتها اللجنة في دوراتها الأربع الأولى، يتضمن تصديرا يكتبه رئيس اللجنة، مضيفين بأن هذه الوثيقة ستكون شاهدا تاريخيا على عمل اللجنة الحالية.

هاء - العروض

٤٦ - بالإضافة إلى بنود جدول الأعمال المذكورة أعلاه، قُدمت أيضا عروض عن المواضيع التالية:

(أ) المجلس الاقتصادي و الاجتماعي كآلية تشاركية لاتخاذ القرار في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، إعداد السيد برتراند ديريفلي، الأمين التنفيذي للرابطة الدولية للمجالس الاقتصادية والاجتماعية والمؤسسات المماثلة؛

(ب) دراسة استقصائية عن شؤون الحكم في أفريقيا عام ٢٠٠٥، إعداد السيدة جنيفر كارغبو، الموظفة المسؤولة في شعبة سياسات وإدارة التنمية باللجنة الاقتصادية لأفريقيا؛

(ج) دليل لشؤون الحكم، إعداد السيد دنيال كوفمان، مدير قطاع شؤون الحكم العالمي وبناء القدرات والتعلم في أمريكا اللاتينية، بمعهد البنك الدولي؛

(د) دليل الاستعداد للحكومة الإلكترونية، إعداد السيدة سيما حافظ، موظفة الشؤون الاقتصادية بفرع إدارة المعارف في شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية؛

(هـ) المؤتمر الدولي المعني بإشراك المجتمعات المحلية، إعداد السيد مايكل هوغان، نائب المدير العام لإدارة المجتمعات المحلية في حكومة ولاية كوينسلاند، أستراليا؛

(و) التقرير العالمي عن القطاع العام، إعداد السيد جون ماري كوازيا، رئيس فرع شؤون الحكم والإدارة العامة في شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية؛

(ز) المنتدى العالمي السادس لإعادة التفكير في أساليب الحكم، إعداد السيد شابير شيما، مستشار أول في شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية؛

(ح) الأعمال التحضيرية للاحتفال بالذكرى العاشرة للدورة الخمسين المستأنفة للجمعية العامة بشأن الإدارة العامة والتنمية، إعداد السيد غيدو برتوسي، مدير شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية، بإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛

(ط) معايير التميز في التدريب على الإدارة العامة، إعداد البروفيسور ألن روسنبوم، الرابطة الدولية لمدارس ومعاهد الإدارة.

المرفق

قائمة الوثائق

رمز الوثيقة	بند جدول الأعمال	العنوان أو الوصف
E/C.16/2005/1	٢	إقرار جدول الأعمال وتنظيم الأعمال
E/C.16/2005/2	٣	تنشيط الإدارة العامة: توجيهات استراتيجية من أجل المستقبل
E/C.16/2005/3	٤	إيجاد نهج ينطلق من القاعدة ومنهجيات لتطوير أسس ومبادئ الإدارة العامة السليمة
E/C.16/2005/5	٥	تشجيع ومكافأة الابتكار والتفوق من أجل تنشيط الإدارة العامة وتقديم الخدمات: جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة